

إلى

السيد وزير الدولة

والسيدات والسادة الوزراء وكتابه الدولة

والمندوبين السامين والمندوب العام

الموضوع : تنمية قدرات المصالح المكلفة بالشؤون القانونية.

سلام تام بوجود مولانا الإمام

وبعد، ففي إطار الجهود التي ما فتئت الحكومة تبذلها من أجل تحديث الإدارة العمومية، من خلال السعي المتواصل لاتخاذ كل التدابير الكفيلة بتأهيلها، وعقلنة وسائل عملها، وترشيد استعمال مواردها، توخيا للنجاعة والفعالية في أداء المهام المنوطة بها، يشرفني أن أنهي إلى علمكم أنه تقرر إحداث خلية للتأطير والتتبع والمواكبة القانونية، لدى الأمانة العامة للحكومة، ستتكلف بشكل دائم ومتواصل بوضع برامج للتكوين المستمر والمعمق لفائدة الأطر العاملة بالمصالح المكلفة بالشؤون القانونية التابعة لمختلف القطاعات الوزارية، من خلال تنظيم دورات تكوينية، وتشكيل مجموعات عمل للتأطير، وإقامة ندوات علمية متخصصة في مجال تقنيات العمل التشريعي، ولاسيما كفايات إعداد النصوص القانونية وتحديثها، وتقنيات ملاءمة تشريعاتنا الوطنية مع الاتفاقيات الدولية التي صادقت عليها بلادنا أو انضمت إليها، ومعالجة القضايا والإشكالات المتعلقة بتحديث المنظومة القانونية الوطنية، وجعلها أكثر ملاءمة ومواكبة للتوجيهات الحالية على الصعيد الوطني والدولي، وأكثر قدرة على مسايرة مسلسل الانفتاح الذي انخرطت فيه بلادنا.

وإن الغاية المتوخاة من وراء هذا المشروع، تكمن بصفة أساسية في تنمية قدرات الأطر العاملة بمختلف المصالح المكلفة بالشؤون القانونية التابعة للقطاعات الوزارية، والعمل على استكمال تكوينها، وضمان مواكبتها، على الصعيد القانوني، لمختلف مسارات العمل التنموي الذي تشهده بلادنا، ولأوراش الإصلاح والبناء الذي يقودها جلالة الملك محمد السادس نصره الله، حتى يتسنى تحسين جودة العمل التشريعي، وتبسيط مسطرة إعدادة، وجعله أداة من الأدوات الناجعة والفعالة في تنفيذ السياسات العمومية للدولة، ودعامة من دعوماتها الأساسية.

ولي اليقين بأن تفعيل هذا المشروع من قبل الأمانة العامة للحكومة، باعتبارها السلطة الحكومية المكلفة بالسهر على تنسيق النشاط التشريعي للحكومة، سيكون مناسبة لتبادل الخبرات بين القطاعات الوزارية المختلفة، وفرصة سانحة لتعزيز القدرات والكفاءات التي تتوافر لدى عدد من المصالح المكلفة بالشؤون القانونية.

ومن أجل ذلك، وحتى يتسنى للأمانة العامة للحكومة، بتنسيق مع مختلف القطاعات الوزارية المعنية، إعداد تشخيص دقيق حول الوضعية الحالية للمصالح المذكورة، والمؤهلات البشرية التي تتوافر لديها، أبعث إليكم بطاقة المعلومات المرفقة بهذا المنشور، قصد تعبئتها وإرجاعها إلى السيد الأمين العام للحكومة، في أجل أقصاه 15 أبريل 2009.

وإذ أدعو جميع المصالح والقطاعات الوزارية المعنية إلى الانخراط في هذا المشروع الطموح، فإنني أطلب من جميع السادة الوزراء وكتاب الدولة والمندوبين السامين والمندوب العام، التنسيق المحكم مع السيد الأمين العام للحكومة، قصد تسهيل مأموريته، حتى يتسنى توفير جميع شروط النجاح لتنفيذ هذا المشروع في أحسن الظروف.

وتفضلوا بقبول فائق التقدير وموفور الاحتمبار

المنصور الأول
عباس الفاسي

بطاقة المعلومات
المتعلقة بالمصالح المكلفة بالشؤون القانونية
بمختلف القطاعات الوزارية
...

1- القطاع الوزاري:

2- الوحدة الإدارية المكلفة بالشؤون القانونية:

مديرية قسم مصلحة

3- اسم المديرية أو القسم أو المصلحة:

4- العنوان:

الهاتف:

الفاكس:

البريد الإلكتروني:

5- أسماء المسؤولين بالمديرية أو القسم أو المصلحة، وصفاتهم(1):

..... -
..... -
..... -
..... -

(1): (مع الرجاء إرفاق نسخة من سيرتهم الذاتية تتضمن بصفة خاصة، مؤهلاتهم العلمية، تجربتهم المهنية، الدورات التكوينية التي استفادوا منها، مع توصيف دقيق للمهام التي يقومون بها)

6- المهام المسندة للمديرية أو القسم أو المصلحة في المجال القانوني:.....

.....

.....

7- عدد الأطر العاملة بالمديرية أو القسم أو المصلحة:.....

8- محاور التكوين المطلوبة مرتبة حسب الأولوية:

محور التكوين

- | | |
|--|--------------------------|
| التعريف بمكونات المنظومة القانونية المغربية؛ | <input type="checkbox"/> |
| تقنيات التحرير القانوني؛ | <input type="checkbox"/> |
| المجال التشريعي والمجال التنظيمي؛ | <input type="checkbox"/> |
| تقنيات إعداد النصوص التشريعية والتنظيمية؛ | <input type="checkbox"/> |
| تقنيات تحيين المنظومة القانونية ومراجعتها؛ | <input type="checkbox"/> |
| تقنيات ملاءمة التشريع الوطني مع الاتفاقيات الدولية | <input type="checkbox"/> |
| المساطر التشريعية على صعيد العمل الحكومي؛ | <input type="checkbox"/> |
| المساطر التشريعية على صعيد العمل البرلماني؛ | <input type="checkbox"/> |
| محاور أخرى يمكن اقتراحها؛ | <input type="checkbox"/> |

محور الدراسات وتبادل الخبرات:

9- محاور مقترحة لتنظيم ندوات علمية متخصصة على صعيد القطاع الوزاري
أو بين قطاعات وزارية مشتركة:

- -
- -
- -

محور التأطير والتتبع والمواكبة:

10- محاور مقترحة لتشكيل مجموعة عمل مشتركة للتأطير والتتبع والمواكبة⁽²⁾

- -
- -
- -
- -

⁽²⁾: (اقترح المحاور وترتيبها حسب الأولوية)